أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون صهيونية

2018/03/06م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

جدول المحتويات

هكذا يرى إسرائيليون عملية الجيش المصري في سيناء 3

نتنياهو يبحث مع غرينبلات وكوشنير "صفقة القرن"..... 5

رئيس "إيباك": حل الدولتين يضمن لإسرائيل الأمن والاستقرار..... 7

سقوط المصالحة وترنح «صفقة القرن» 9

إنهم يسنون قانون «الدولة القومية»!..... 11

نتنياهو والصفقة السافلة..... 13

نتنياهو بعد لقاء ترامب: 15 دقيقة فقط خصصت للملف الفلسطيني..ولم تعرض علينا الخطة الأمريكية للسلام..... 16

"أيباك"... من التأثير في القرار الأميركي إلى المشاركة فيه 18

اليمين الإسرائيلي ينتقد "أيباك" لموقفه من حل الدولتين..... 20

هكذا يرى إسرائيليون عملية الجيش المصري في سيناء

عربي21- عدنان أبو عامر 5\3\2018

أجرى دبلوماسي إسرائيلي تقييم أولي للعملية العسكرية التي ينفذها الجيش المصري في سيناء، للقضاء على تنظيم الدولة "ولاية سيناء".

وكان الجيش المصري أعلن في 9 من شباط/ فبراير الماضي انطلاق عمليات "سيناء 2018"، التي تستهدف -عبر تدخل جوي وبحري وبري وشرطي- مواجهة عناصر مسلحة في شمال ووسط سيناء (شمال شرق البلاد) ومناطق أخرى بدلتا مصر والظهير الصحراوي غربي وادي النيل.

وقال السفير الإسرائيلي الأسبق في مصر، تسفي مزال، في مقال على موقع المعهد الأورشليمي للشؤون العامة، وترجمته "عربي21" إن تنظيم الدولة ما زال يشكل خطرا على وضع عبد الفتاح السيسي داخل الرأي العام المصري، لاسيما قبيل إجراء الانتخابات الرئاسية الوشيكة أواخر الشهر الجاري.

وأضاف: "مخاوف السيسي من تنظيم الدولة مزدوجة، فهو لا يريد أن يفاجأ بعمليات مسلحة دامية عشية إجراء الانتخابات قد تعطلها من الناحية الفعلية، كما أنه يخشى أن يتمكن مسلحو التنظيم من استهداف مواقع التصويت في يوم الانتخابات، وبذلك يتسبب في عدم إمكانية إجرائها".

وأكد مزال في مقاله، أن العملية العسكرية المصرية تتم من غير مرافقة الصحفيين، والبيانات الإعلامية تصدر بين حين وآخر فقط عن الناطق العسكري المصري، أو مصدر أمني لا تكشف هويته.

وتابع: "من الناحية القتالية، فإن العملية تتم بمشاركة قوات المشاة والجو والبحر، وبمساعدة الشرطة وأجهزة الأمن، ويعملون جميعا شمال سيناء، وبعضها انتشر غرب القاهرة، وتحديدا على حدود ليبيا، حيث تشهد هذه المنطقة عمليات تهريب أسلحة مكثفة لسيناء، تتضمن بنادق ومتفجرات وصواريخ، وتقوم القوات المسلحة المصرية بعمليات تفتيش ومسح أمني على طول شاطئ البحر المتوسط وسواحل جنوب سيناء لمنع تهريب الأسلحة ووصول المسلحين عبر البحر".

وذكر أن عدد المشاركين في العملية من مختلف القوات العسكرية والأجهزة الأمنية المصرية يصل إلى 35 ألفا، فيما تشير المعطيات الرقمية التي يصدرها الناطق العسكري المصري أن تنظيم الدولة نجح في الانتشار بمواقع مختلفة من صحراء سيناء بغرض التخفي، سواء في المغارات أو الجبال أو بأوساط السكان

المدنيين، ورغم عدم توفر أعداد دقيقة لمسلحي التنظيم، لكن التقديرات تتراوح بين عدة مئات إلى قرابة الألف.

وأشار إلى أن "العملية العسكرية المصرية الحالية لم تخفف من معاناة سكان سيناء، بل زادت منها، حيث تعطلت الدراسة، وأغلقت العديد من الطرق والشوارع، واضطر بعض السيناويين للبقاء في بيوتهم خوفا من الاشتباكات المستمرة، وهناك حالة من عدم الانتظام في توفير الغذاء والدواء".

وأضاف: "العملية العسكرية المصرية لم تتمكن حتى اللحظة من الإجهاز على التنظيم في سيناء، بدليل أنه ما زال قادرا على تجهيز المزيد من الهجمات المسلحة، ما يعني أن يستمر الجيش المصري بعمليته هذه مدة زمنية طويلة".

وأردف قائلا إن "إسرائيل تراقب عن كثب ما يحصل على حدودها المصرية، وتقدم المساعدات للجيش المصري في المجال الأمني الاستخباري، وأعطت موافقتها على إدخال المزيد من القوات العسكرية المصرية لسيناء بكميات كبيرة، بما يتعارض مع اتفاق السلام بينهما، انطلاقا من قناعتها بأن اجتثاث هذا التنظيم من سيناء يحقق لإسرائيل مصالح أمنية حيوية".

نتنياهو يبحث مع غرينبلات وكوشنير "صفقة القرن"

عرب ٤٨ تحرير : محمد وتد 5\3\2018

بحث رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، في العاصمة الأميركية واشنطن، "صفقة القرن"، بالاجتماع الذي جمعه بصهر الرئيس دونالد ترامب وكبير مستشاريه جاريد كوشنير، والمبعوث الأميركي لعملية التسوية في الشرق الأوسط جيسون غرينبلات، فيما يعقد لقاءه الخامس مع ترامب مساء هذا اليوم خلال عام في سابقة هي الأولى من نوعها.

وحسب وسائل الإعلام الإسرائيلية، فإن نتنياهو بحث معهما سبل إحياء العملية السلمية و"خطة ترامب للتسوية".

ويقود كوشنير وغرينبلات إضافة إلى السفير الأميركي لدى تل أبيب، ديفيد فريدمان، عملية إعداد "صفقة القرن" والتي تهدف لتصفية القضية الفلسطينية.

ويجتمع نتنياهو الذي توجه مساء السبت للولايات المتحدة للمشاركة في مؤتمر اللوبي المؤيد لإسرائيل (أيباك)، مساء اليوم بالرئيس الأمريكي ترامب.

وأفادت صحيفة "هآرتس" أن جدول أعمال لقاء نتنياهو–ترامب مكتظ بالمواضيع المهمة، وعلى رأسها المهلة التي منحها الرئيس الأميركي لإيران قبل التراجع عن الاتفاق النووي، وكذلك الخطة الأميركية للسلام في الشرق الأوسط والتي تعرف بـ"صفقة القرن".

وذكرت الصحيفة أنه لا يمكن رفع سقف التوقعات حول الخطة الأميركية المفترضة للسلام؛ وذلك بعد تصريحات سابقة لترامب قال فيها إن الجانب الفلسطيني بات أكثر تعطيلا للمفاوضات، وأنه لا يمكنه فرض حل على الجانبين.

وسيلقي نتنياهو كلمة ، يوم الثلاثاء، أمام لجنة اللوبي اليهودي الأميركي، وبعدها سيقوم بعدة لقاءات مع ممثلين عن الكونغرس الأميركي وسيجري الحديث عن إيران وعن الأموال التي تدفعها السلطة الفلسطينية لعائلات الأسرى والشهداء.

ويوم الأحد، قال مسئول كبير في السلطة الفلسطينية إن البيت الأبيض سيقدم خطة التسوية المعروفة باسم "صفقة القرن" خلال الأسابيع المُقبلة بعد ضغوط من نتنياهو.

ونقلت صحيفة "هآرتس"، عن المسؤول الفلسطيني الذي لم تكشف عن هويته، قوله إن السلطات الفلسطينية حصلت على معلومات تشير إلى أن حكومة نتنياهو تمارس ضغوطا كبيرة على إدارة ترامب من أجل الإفراج عن "صفقة القرن" خلال الأسابيع المقبلة.

وذكر تقرير صحفي حول مضامين وجوهر "صفقة القرن" أنه "خلال شهرين أو ثلاثة على أبعد حد، سيتم إعلان موافقة إدارة ترامب على ضم الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس المحتلتين، وفيما يطرح رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، ضم 15 في المائة من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، يقترح ترمب ضم 10%".

وستخترع إدارة ترامب عاصمة لدولة فلسطين في ضواحي القدس (خارج إطار 6 كيلومترات مربعة) عام 1967، وستعلن بعدها مفهوما أمنيا مشتركا لدولتي إسرائيل وفلسطين كشريكين في سلام يشمل دولة فلسطين منزوعة السلاح مع قوة شرطة قوية، وتعاونا أمنيا ثنائيا وإقليميا ودوليا، يشمل مشاركة الأردن ومصر وأمريكا، على أن يكون الباب مفتوحا أمام دول أخرى.

وسيشمل المفهوم الأمني أيضا، وجود قوات إسرائيلية على طول نهر الأردن والجبال الوسطى من الضفة الغربية لحماية الدولتين، فيما تبقي إسرائيل صلاحيات الأمن القصوى بيدها لحالات الطوارئ"، وفق التقرير.

وتتضمن "صفقة القرن" أن تنسحب القوات الإسرائيلية وتعيد تموضعها تدريجياً خارج المناطق (أ) و(ب) وفق تصنيف اتفاق أوسلو، مع إضافة أراضٍ جديدة من المنطقة (ج)، وذلك وفق الأداء الفلسطيني (لم تحدد مهلة زمنية)، وتعلن دولة فلسطين في هذه الحدود، على أن تعترف دول العالم بـ"دولة إسرائيل كوطن قومي للشعب اليهودي، وبدولة فلسطين كوطن قومي للشعب الفلسطيني، وتضمن إسرائيل حرية العبادة في الأماكن المقدسة للجميع مع الإبقاء على الوضع القائم فيها".

رئيس "إيباك": حل الدولتين يضمن لإسرائيل الأمن والاستقرار

الناصرة (فلسطين) – خدمة قدس برس 5\3\2018

دعا رئيس لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية "ايباك"، هاوارد كور، إلى استئناف العملية التفاوضية بين تل أبيب والسلطة الفلسطينية وصولا إلى اتفاق "ينهي الصراع ويضمن أمن إسرائيل واستقرارها بتحقيقها السلام مع الدول العربية".

وحث كور في كلمته أمام الاجتماعي السنوي لـ "ايباك" في واشنطن، مساء الأحد، الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي على العودة الى طاولة المفاوضات وتأمين اتفاق يمهّد الطريق لإقامة دولة فلسطينية، "حفاظا على الأمن القومي الإسرائيلي"، وفق تقديره.

وقال كور "علينا جميعا أن نعمل من أجل هذا المستقبل؛ دولتان لشعبين، يهودية مع حدود آمنة وقابلة للدفاع، وفلسطينية مع علمها الخاص ومستقبلها"، مضيفا "هذا الحلم يبدو بعيدا، وهذا أمر مأساوي"، على حد تعبيره.

وشدّد على أن "الفشل في تحقيق حل الدولتين يترك إسرائيل ضعيفة، وأمنها لا يمكن ضمانه بشكل كامل إلا عندما تكون في سلام مع جميع جيرانها"، حسب رأيه.

وتأتي تصريحات رئيس "ايباك" قبيل لقاء مرتقب يجمع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بالرئيس الأمريكي دونالد ترمب، اليوم الاثنين، لبحث ملفات هامة تتعلق بشكل جوهري بالأمن الإسرائيلي؛ من بينها "الخطة الأمريكية للسلام" والملف النووي الإيراني، وفق تصريحات نتنياهو.

يشار إلى أن الإدارات الأمريكية السابقة أيدت بقوة حل الدولتين، إلا أن إدارة ترمب امتنعت عن تقديم دعم صريح لإقامة دولة فلسطينية، وبدلا من ذلك أعلنت أن "الولايات المتحدة ستسهل إن أمكن أي اتفاق يمكن أن يتفق عليه الطرفان".

ولم تُعلن واشنطن بشكل رسمي بعد عن الصيغة النهائية لخطتها المعروفة بـ "صفقة القرن"، إلا أن تقارير إعلامية غربية وعربية سرّبت ملامحها التي تشمل "الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية والقدس الموحدة عاصمة لها، وضم الكتل الاستيطانية الكبرى بالضفة لإسرائيل، وإعلان قيام دولة فلسطينية منزوعة السلاح، وإبقاء السيطرة الأمنية لإسرائيل".

يذكر أن المفاوضات السياسية بين السلطة الفلسطينية وتل أبيب، قد توقفت نهاية آذار/ مارس عام 2014، بعد تسعة أشهر من المحادثات برعاية أمريكية دون تحقيق تقدم لحل الصراع الممتد بين الجانبين منذ عدة عقود.

وأكد قادة السلطة الفلسطينية مرارًا استعدادهم للعودة للمفاوضات مع تل أبيب، مطالبين بوقف الاستيطان والالتزام بحل الدولتين على حدود الأراضي المحتلة عام 1967، مع تحديد سقف زمني ومرجعية محددة للمفاوضات.

وفي المقابل، فإن الحكومة الإسرائيلية ترفض بشدة مطالب وقف الاستيطان وتشترط موافقة الفلسطينيين على يهودية الدولة، وعلى أن تحظى بالسيادة الأمنية الكاملة على الأراضي الفلسطينية.

سقوط المصالحة وترنح «صفقة القرن»

حافظ البرغوثي الخليج 6\3\2018

يسعى اليمين «الإسرائيلي» الحاكم بدعم من الإدارة الأمريكية إلى تذويب القضية الفلسطينية من خلال ما يسمى «صفقة القرن»، ومن أجل تحقيق هذا الهدف، فإن إزاحة القدس عن الطاولة كما قال الرئيس ترامب ثم محاربة وكالة غوث اللاجئين وقطع المساعدات عنها ثم الموافقة على الاستيطان وإطلاق يد الاحتلال في كل مكان وسحب الاعتراف بمنظمة التحرير والعودة إلى اعتبارها منظمة إرهابية وفقاً لتوصيف الكونجرس، هي من مستلزمات نسف القضية الفلسطينية وتدمير مبدأ حل الدولتين والتأسيس لنظام فصل عنصري جديد مدعوم من قبل الولايات المتحدة.

الوضع الفلسطيني حالياً يمر بأسوأ حالاته مع الرفض الفلسطيني للإملاءات الأمريكية، بعد أن بانت مقدماتها التي تنسف التطلعات الوطنية الفلسطينية من الأساس وتصفي القضية الفلسطينية بالكامل، وتكرس الاحتلال إلى ما لا نهاية. وكذلك فإن الرفض الفلسطيني لأفكار الحل التصفوي لقضيتهم يعني سحب الدعم الأمريكي لإجراءات المصالحة بين «فتح» و«حماس». فأساس المصالحة هو أن الأمريكيين أرادوا طرح «صفقة القرن» كما رأى مهندس السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط جاريد كوشنر صهر ترامب وداعية الاستيطان على أنه لا بد من توحيد الصف الفلسطيني لحشد الدعم للصفقة. وقد تم استمزاج رأي مصر بها، وتم استدعاء وفد من «حماس» إلى القاهرة قبل الحديث عن المصالحة وطلبت استئناف مساعي المصالحة ثم استدعت وفداً من «فتح» وأبلغته بالأمر والذي بدوره أبلغ الرئيس الفلسطيني الذي فهم أن المصالحة تحظى بغطاء أمريكي– مصري.

كوشنر مع صديقه نتنياهو هما من صاغا فكرة «صفقة القرن» بحيث لا تحمل في ثناياها إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة، وهو ما كان اليمين «الإسرائيلي» يطالب به دوماً ويدعو لحكم ذاتي محدود بلا سيادة أو حدود على مساحة صغيرة ذات كثافة سكانية كبيرة.

الآن وقد تبددت الآمال في «صفقة القرن» نظراً للرفض الفلسطيني المطلق للوساطة الأمريكية المنحازة إلى الاحتلال والاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة للاحتلال، وإسقاط قضية اللاجئين والسماح بالاستيطان، يبدو أن المصالحة الفلسطينية عادت إلى نقطة الصفر وأعاد التيار القطري سيطرته على «حماس»، ولم

يعد الرجل الذي وثقت به مصر وهو يحيى السنوار قادراً على تمرير المصالحة لأنه يخضع لأطر حركة حماس التي عادت للعمل على الاستفراد بغزة وعدم تمكين حكومة الوفاق من العمل.

وكان لافتاً أن وجود السفير القطري العمادي في غزة تزامن مع وجود القيادة الكاملة ل«حماس» في القاهرة، فاتخذ العمادي من غزة منصة لمهاجمة مصر، وتم رفع صور أمير قطر ووالده والعلم القطري في ساحة عامة وعلى مبنى الفندق الذي تفادى الوفد الأمني المصري الذي ذهب إلى غزة التواجد فيه. وكشف السفير القطري أنه زار «إسرائيل» 20 مرة سراً في السابق، وكان يعني غزة أيضاً. فما الذي كان يفعله سوى دعم الانقسام ونقل الأموال في حقائب تحت نظر الاحتلال الذي ما زال قادته يرون في الانقسام ذخراً استراتيجياً «إسرائيلياً»!

الموقف الفلسطيني رافض الآن للوساطة الأمريكية إلا ضمن لجنة دولية متعددة الأطراف، حيث يرى الرئيس عباس أن الصفقة الأمريكية لن تبقي للفلسطينيين أي أمل في التحرر وتكرس الفصل العنصري، بحيث تطبق «إسرائيل» قانونها المدني على المستوطنين وعددهم الآن 720 ألفاً في القدس الشرقية والضفة فيما تطبق قانون الحكم العسكري على بقية الضفة والفلسطينيين، لأن واشنطن باتت طرفاً وليست حكماً، وهي تريد إملاء سلام بنكهة استيطانية دائمة. فمن أقوال كوشنر لوفد فلسطيني عشية إعلان ترامب اعترافه بالقدس عاصمة للاحتلال أنه قال «إن «إسرائيل» دولة عظمى عسكرياً واقتصادياً وهي ليست بحاجة للسلام معكم ولها علاقات مع دول عظمى»، فكان الرد الفلسطيني أن «لا أحد يقبل بالقدس عاصمة ل«إسرائيل» لا فلسطيني ولا عربي»، فقال كوشنر «أعرف ذلك وقد قال لنا السعوديون ذلك»، فقال الطرف الفلسطيني: ««إسرائيل» هي من بحاجة إلينا ونحن نقرر من يكون على طاولة المفاوضات فلا أحد كان يتوقع سقوط نظام نووي عنصري قوي مثل «إسرائيل» في جنوب إفريقيا ولكنه سقط». وهنا قال كوشنر بعنجهية «إنكم ستدفعون الثمن» فرد صائب عريقات عليه: «ما الذي يبقى لكي ندفعه إذا أعطيتم القدس للاحتلال، فلا سلام من دون القدس ولا سلام من دون الرقم الفلسطيني الصعب؟».

إنهم يسنون قانون «الدولة القومية»!

د. فايز رشيد الخليج 6\3\2018

أعلن الائتلاف «الإسرائيلي» الحاكم (20 فبراير/ شباط 2018) عزمه الإسراع في سن قانون ما يسمى «الدولة القومية» الذي ينفي حق الشعب الفلسطيني على وطنه. وحسب مصادر برلمانية فإن نتنياهو أمر بالإسراع في دفع قانون «القومية» العنصري الخطير الذي أقر بالقراءة التمهيدية في أوائل مايو/ أيار 2017. فقد أعلن الائتلاف الحاكم، أنه يسعى إلى طرح قانون «القومية»، للتصويت عليه بالقراءة الأولى، رغم وجود خلافات واسعة بين أحزاب الائتلاف حول بنود تتعلق بطابع النظام تجاه «الإسرائيليين»، إذ إن كل هذه الأحزاب متفقة على البند الأساسي في القانون الذي يشطب حق الشعب الفلسطيني في وطنه ويحول الفلسطينيين إلى مجرد رعايا.

وحسب ما أعلن، فإن إدارة الائتلاف تريد تمرير القانون بالقراءة الأولى قريبا، وهي القراءة التي تثبّت القانون على مسار التشريع، حتى لو تم حل «الكنيست» والتوجه لانتخابات مبكرة، ففي هذه الحالة يمكن الاستمرار بالتشريع. وكي يتم تجاوز الخلافات داخل الائتلاف قال نواب في حزب «الليكود»، إنه سيتم تمرير القانون بالقراءة الأولى وفق صيغته الحالية، ومن ثم يبدأ البحث بتعديلات عليه حتى إقراره بالقراءة النهائية.

وينص القانون في بنده الأول على أن فلسطين التاريخية، أو ما يسمى يهودياً «أرض إسرائيل»، هي وطن ما يسمى «الشعب اليهودي»، إذ إنه تم اختلاق مصطلح «الشعب اليهودي» بمعنى أبناء الديانة اليهودية في العالم. كما أن القانون يجعل الأنظمة الديمقراطية وكل الأنظمة الأخرى مرهونة «بيهودية الدولة»، وهو ما يعارضه العلمانيون. ويلغي القانون مكانة اللغة العربية كلغة رسمية ثانية. كما يثبّت «الحق» في إقامة بلدات لليهود وحدهم ولا يستطيع العرب السكن فيها، وغيرها من البنود العنصرية الخطيرة.

والقانون في جوهره هو عنصري بامتياز، وموجه ضد الشعب الفلسطيني في جميع أماكن تواجده، وخاصة فلسطينيي 48 الذين يتحولون بموجب القانون إلى مجرد «رعايا» من دون حقوق قومية معترف بها تقريباً كما هو الحال اليوم، باستثناء الاعتراف الرسمي باللغة العربية، الذي سيلغيه القانون الجديد، و«يمنح» اللغة العربية ما يسمى ب «المكانة الخاصة». وينفي القانون وجود أي قومية أخرى غير اليهودية على ما

يسمى ب «أرض إسرائيل»، وحتى إن بقيت «إسرائيل» على «جزء من أرض إسرائيل»، حسب التعابير «الإسرائيلية»، فإن أبناء القومية «الأخرى» ليس لهم أية حقوق قومية جماعية، بل حقوق فردية.

ويمنح القانون اليهود حقوقاً زائدة عن غيرهم، مثل إقامة بلدات خاصة بهم من دون حق لمن هو غير يهودي، والمقصود منع العرب من السكن فيها. وهذا قانون قائم في كتاب القوانين «الإسرائيلي» منذ حوالي عشر سنوات إلا أن القانون الجديد يجعله قانوناً دستورياً. نستغرب هؤلاء الذين ما يزالون يراهنون على انتزاع دولة فلسطينية من براثن هذا الوحش العنصري النازي. صدق المثل العربي القائل: «هم في واد.. والدنيا في واد آخر».

نتنياهو والصفقة السافلة

شالوم ليبنر الجزيرة نت 6\3\2018

في 13 فبراير/شباط الماضي، وبعد نهاية التحقيق الذي بدأ عام 2016؛ أوصت الشرطة الإسرائيلية بتوجيه الاتهام إلى رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بسبب الفساد والاحتيال وخيانة الأمانة.

إن كل الأضواء الآن مسلطة على النائب العام أفيتشا ماندلبليت، الذي يجب أن يقرر ما إن كان سيوجه اتهامات رسمية ضد شخص تحوّل فعلا إلى مرادف للسياسة الإسرائيلية الحديثة.

وإذا استمرت الحكومة الحالية حتى صيف عام 2019، فسيصبح نتنياهو رئيسا لإسرائيل. ولكن الآن ليس من الواضح ما إن كان سينجح في ذلك أم لا.

ومنذ توليه منصب رئيس الوزراء في مارس/آذار 2009 (قبل ذلك شغل هذا المنصب بين يونيو/حزيران 1996 ويوليو/تموز 1999)؛ شهدت إسرائيل تحت قيادة نتنياهو نموا اقتصاديا غير مسبوق، وفاز بسلسلة من الانتصارات الدبلوماسية.

وفي الوقت نفسه؛ أصبحت الانقسامات المتطرفة –على نحو متزايد– السمةَ المميزة لولايته، وأصبحت الآن الشائعات عن حرب محتملة في سوريا أو لبنان أو غزة صامتة. إن الطريقة التي سيتطور بها وضع نتنياهو الحساس ستقرر دورَ الأحداث والتبعات التي ستسود.

إن تحقيقات الشرطة التي انتهت لتوها –تحت اسم "القضية 1000" و"القضية 2000"– ليست هي التحديات القانونية الوحيدة التي يواجهها نتنياهو؛ ولا تزال التحقيقات الأخرى بشأن الفساد مستمرة.

إن التأثير المتداعي لهذه الفضائح –التي تتضمن ادعاءات بقبول هدايا قيمتها الإجمالية 300 ألف دولار لمدة عشر سنوات– يمكن أن يُحدث خللا في الديناميكية السياسية الهشة بالفعل في إسرائيل، حيث كان لدى المنافسين داخل تحالف نتنياهو تأثير كبير عليه وعلى حزبه الليكود.

وسيحرص أعضاء الحكومة على عدم اتخاذ قرار مسبق بشأن مصير زعيمهم، لكنهم يراقبون عن كثب الاتجاه الذي ستهب منه الرياح السياسية. ولا يهتم وزراؤه –بشكل خاص– بإجراء انتخابات جديدة، ولكن لا أحد منهم يرغب في الغرق مع السفينة.

إن المعضلات التي تواجه وزير المالية موشيه كاهلون ووزير التعليم نفتالي بينيت، واضحة للغاية ولها حاليا تأثير معين، ولن تكون مضمونة في التشكيل الجديد للكنيست (البرلمان).

ونتيجة لذلك، ومع تعمُّق الأزمة حول نتنياهو؛ فإن أعضاء حكومته ركّزوا على إظهار الإنجازات الشخصية لتصبح جذابة للناخبين على حساب مزاياهم الخاصة.

وبما أن المأساة السياسية البطيئة تتسارع؛ فإن نتنياهو سيبدأ في حشد المؤيدين لحماية براءته الخاصة، ومنع أي عدو من التعجيل بانهياره. وسيُجبَر زملاؤه في مجلس الوزراء على الابتعاد عن صخب الجرائم، لكي يتمكنوا من تحقيق طموحاتهم السياسية الطويلة الأجل، خاصة إذا تصاعدت الدعوة إلى الاستقالة.

ويكمن خطر هذا الوضع الصعب في أن يصبح نتنياهو قادرا على تلبية مطالب الفصائل الأكثر طموحا في تحالفه. فمثلا، سيشجع ذلك الصقور الذين يطالبون برد فعل قوي على العدوان الذي تنظمه إيران على مرتفعات الجولان.

وكذلك أولئك الذين يصرون على توسيع بناء المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية. كما أن جماعات الضغط الأرثوذكسية المتطرفة ستضغط أيضا على نتنياهو بعدم التطرق للقضايا الليبراليةاليهودية في إسرائيل.

ويمكن لأي من هذه الجماعات إثارة التمرد وإجبار ممثليها في الكنيست على فرض رقابة على الحكومة. وفي مواجهة هذه الضغوط؛ يمكن أن تكون باهظةً التكلفةُ السياسيةُ لبقاء رئيس الوزراء. ومن المفارقات أن علاقات نتنياهو بالرئيس الأميركي دونالد ترمب تجعل الأمور أكثر صعوبة.

لقد شعرت الحكومة الإسرائيلية بأنها لا تقهر في الولايات المتحدة، وذلك بدعم من إدارة ترمب ، وقرارها القاضي بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارتها إلى هناك، فضلا عن عدائها الصريح للاتفاق النووي مع إيران الموقّع عام 2015.

ولكن يبدو أن هذه الثقة تعرف تراجعا ملحوظا؛ فمن الواضح أنه قد تم تجاوز الخط الأحمر لإدارة ترمب هذا الشهر عندما انتقد الناطقُ باسم البيت الأبيض نتنياهو، ونفى الشائعات القائلة إن المسؤولين الأميركيين ناقشوا خطة ضم الضفة الغربية مع نظرائهم الإسرائيليين.

إذا كان هذا الانتقاد يشير حقا إلى خلاف متزايد، فإن أي تحول نحو تشديد مسار إسرائيل سيزيد تعقيد علاقات البلاد مع الولايات المتحدة.

إن نتنياهو ليس مبتدئا في السياسة، فهو يعرف بالضبط نوع المعضلة التي يواجهها. وإذا كان سيتعارض مع مبادئه وسيستسلم لمطالب تحالفه العدوانية، فإنه سيكون غير جدير بالمنصب الذي يشغله والبلد الذي يحكمه.

وإذا كان سيقف أمام إغراء الحل التوفيقي، فهذا يعني نهاية حكمه. إن الرهانات خطيرة جدا أكثر من أي وقت مضى؛ لا بالنسبة لنتنياهو فحسب وإنما أيضا بالنسبة للدولة التي لا يزال يقودها.

نتنياهو بعد لقاء ترامب: 15 دقيقة فقط خصصت للملف الفلسطيني..ولم تعرض علينا الخطة الأمريكية للسلام

أمد/ واشنطن – الأناضول: 6\3\2018

قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، إن الخطة الأمريكية للسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، لم تُعرض عليه، في لقائه أمس مع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في البيت الأبيض.

ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية، اليوم الثلاثاء، عن نتنياهو قوله في إيجاز للصحفيين الإسرائيليين المرافقين له، إن حديثه مع ترامب تركز أساسا على "الملف الإيراني وإن كان قد تطرق إلى الملف الفلسطيني لمدة 15 دقيقة فقط، خلال الاجتماع الذي استغرق أكثر من ساعتين".

وقالت صحيفة "يديعوت أحرونوت" العبرية، إن نتنياهو أخبر الصحفيين أنه لم يرَ الخطة الأمريكية، ولم يُعرض عليه جدول زمني لعرض هذه الخطة.

وأضافت، إن نتنياهو أبلغ الصحفيين إن مسألة ضم أراض في الضفة الغربية، لم تبحث خلال لقاءه مع الرئيس الأمريكي.

وفي إشارة إلى الفلسطينيين، قال نتنياهو: " لا يمكننا التفاوض مع شخص لا يريد العودة إلى طاولة المفاوضات".

وأضاف: " إنهم يحاولون الهرب من المفاوضات أو على الأقل إنهم لا يعودون بسرعة إلى الطاولة".

وكانت الإدارة الأمريكية قد أعلنت مرارا في الأشهر الماضية، أنها تعكف على وضع خطة لاستئناف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية.

ولفتت صحيفة "هآرتس" العبرية، إلى أن كبير مستشاري الرئيس الأمريكي جاريد كوشنر، المُكلف بوضع الخطة الأمريكية، شارك في اللقاء على الرغم من القرار الأخير، بالحد من صلاحياته الأمنية.

وقال نتنياهو: " لم نتطرق إلى قضيته (كوشنر) ولو بكلمة واحدة"، وأضاف: " لا أريد أن أدخل بهذا الأمر ولكنه شارك في اللقاء الموسع".

وأشار نتنياهو إلى أن الموضوع الأهم على جدول الأعمال، كان "الملف الإيراني".

ونقلت عنه هآرتس قوله: " إيران، إيران، إيران... كان الموضوع الرئيسي في اللقاء، فبعد 60 يوما ينبغي على الرئيس (ترامب) اتخاذ قرار فيما يتعلق بالاتفاق النووي، واعتقد انه (ترامب) أظهر اهتماما كبيرا في معرفة تقييمي".

وأضاف نتنياهو: " لقد استمر اللقاء ساعة أكثر من الموعد المقرر، وتم تخصيص جزء كبير من الاجتماع لهذا الأمر، وقد قلت له ما أفكر فيه وهو أنه ينبغي إما تعديل الاتفاق النووي مع إيران بشكل كامل، أو إلغاءه بالكامل وجرت نقاشات تفصيلية حول هذا الأمر".

وتابع: " تحدثنا أيضا عن سوريا، لبنان، العراق والفلسطينيين، ولكن نصف الوقت أو ربما أكثر، كان حول إيران ولم نستغرق أكثر من 15 دقيقة في بحث الموضوع الفلسطيني، وقد أثرت موضوع أسرانا وأؤلئك الذين فقدوا خلال العمل وطلبت المساعدة"، في إشارة للجنود الإسرائيليين الذين تأسرهم حركة حماس في قطاع غزة.

من جهة ثانية، فقد أشار نتنياهو إلى أن هناك دولا أخرى، غير الولايات المتحدة الأمريكية وغواتيمالا، تبحث نقل سفاراتها إلى القدس، دون أن ذكر أسماء.

"أيباك"... من التأثير في القرار الأميركي إلى المشاركة فيه

واشنطن ـ فكتور شلهوب العربي الجديد 6\3\2018

يعقد اللوبي الإسرائيلي "أيباك" في واشنطن، مؤتمره السنوي، وسط تطور غير مسبوق في العلاقة الأميركية الإسرائيلية، جعلته يبدو ليس فقط قوةً مؤثرةً في صناعة القرار الأميركي المتعلّق بالشرق الأوسط عموماً والقضية الفلسطينية بشكل خاص، بل أيضاً شريكاً نافذاً في صياغته. نقلة نوعية ساعد الرئيس الأميركي دونالد ترامب على تحقيقها بشكل فاعل.

في العادة، يحوّل اللوبي هذه المناسبة إلى شبه تظاهرة سياسية حاشدة، للتذكير بنفوذه وزخْم قدراته. يشارك فيها الآلاف من خلاياه السياسية وأنصاره وامتداداته الموزعة وسط قطاعات مختلفة في أرجاء أميركا.

كما يتحدّث خلال أيامها الثلاثة، مسؤولون كبار في الإدارة الأميركية، وبعض أقطاب الكونغرس، الذي يحضر المئات من أعضاء مجلسيه الشيوخ والنواب، جلسات واحتفالات المؤتمر.

لكن هذه المرة حرص اللوبي على تحويل العرض إلى عرس. فهو المؤتمر الأول الذي يعقده في ظل إعلان واشنطن القدس عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة الأميركية إليها. إنجاز سعى اللوبي منذ زمن إلى تحقيقه، وسبق له أن حصل على وعد من الرئيس ترامب بشأنه.

وترجمة الوعد شكّلت العنوان الأبرز للمؤتمر الفارق بحضوره وخطابه، لا سيما أنّه يشارك فيه هذه السنة، حوالى 18 ألف شخص، حسب التقديرات، إلى جانب 152 من مجلس النواب و52 من مجلس الشيوخ، حضروا لتأكيد الارتهان لـ"أيباك"؛ أي أكثر من ثلث الكونغرس الذي صار من تقاليده حضور هذه المناسبة بهذه الكثافة، والذي أطلق عليه مرة الكاتب المحافظ والمرشح الرئاسي السابق باتريك بوكانان، اسم "البقعة التي تحتلها إسرائيل" في واشنطن، على اعتبار أنّ الكونغرس هو عرين نفوذ اللوبي.

الجانب الآخر من احتفال اللوبي، أنّ "عملية السلام" بين الفلسطينيين والإسرائيليين، انتهت إلى غير رجعة في ظل إدارة ترامب. وما يتردّد عن "خطة" تعمل الإدارة على صياغتها، و"أمامها فرصة" كما قال ترامب، أمس الإثنين، أثناء استقباله نتنياهو في البيت الأبيض؛ ليست سوى "سراب"، على حد تعبير أحد المراقبين.

فلو كانت هناك جدية في هذا الخصوص، لما قرّر البيت الأبيض إعلان القدس عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة إليها على وجه السرعة، والذي كانت وراءه ماكينة اللوبي وأعوانه، مثل السفير الأميركي في إسرائيل ديفيد فريدمان، ورجل الأعمال الثري شيلدون أدلسون، وإلى حدّ ما نائب الرئيس مايك بانس.

بل ربما جرى تسريع القرار أيضاً، لأنّ "الخطة" كذبة أصلاً، وفي أحسن أحوالها صارت بحكم المجهضة. مهندسها جاريد كوشنر، انخفضت رتبته وصار موضع تحقيقات حول استغلال موقعه للحصول على قروض مالية، تنقذ مشاريعه العقارية وتحميه من الإفلاس.

هو الآن في وضع قريب من كف يده عن الملفات التي وُضعت في عهدته. وتردّد أنّ وضع كوشنر هذا، كما وضع نتنياهو المتهم بالرشوة والفساد، من الأسباب التي دعت إلى شطب المؤتمر الصحافي لترامب مع نتنياهو، بعد اجتماعهما، تفادياً لأسئلة الصحافيين حول الموضوعين؛ وذلك خلافاً للتقليد المتبع في مثل هذه المناسبة.

إضافة إلى "إنجاز" القدس، تحضر ملفات إيران والنووي بشكل خاص، في المؤتمر. ومن المتوقع، اليوم الثلاثاء، أن يجدّد نتنياهو طرح هذا الملف، في خطابه أمام المؤتمر، ليس فقط من زاوية التأكيد على التلاقي مع موقف ترامب الرافض للاتفاق النووي مع طهران؛ بل أيضاً من موقع التحريض على ترجمة هذا الرفض والانسحاب من الاتفاق، وبالسرعة التي تم فيها نقل السفارة إلى القدس.

لكنّ شطب الاتفاق يواجه معارضة قوية من داخل الإدارة الأميركية، وأيضاً من بعض مرجعيات الكونغرس، فضلاً عن معظم الدوائر المعنية بالشؤون الخارجية، من باحثين ودبلوماسيين وعسكريين متقاعدين.

ويظهر اللوبي الإسرائيلي في عزّ نشوته هذه الأيام. فإدارة ترامب وفرّت له فرصة ذهبية. لكنهّا ليست مجانية. وتوجهات الرئيس حيال الملف الفلسطيني والإيراني التي يباركها ويحرّض اللوبي عليها، تواجه اعتراضات ولو صامتة وأحياناً عاجزة، داخل الإدارة، وحتى في صفوف اليهود الأميركيين الذين يخشون من انعكاسات التمادي في النهج الصدامي.

اليمين الإسرائيلي ينتقد "أيباك" لموقفه من حل الدولتين

عرب ٤٨ تحرير : محمد وتد 6\3\2018

وجهت قيادات من معسكر اليمن الإسرائيلي انتقادات شديدة اللهجة إلى لجنة اللوبي اليهودي الأميركي الداعم لإسرائيل "أيباك"، لموقفه من حل الدولتين، والترويج بأن إسرائيل موافقة على إنهاء الصراع مع الفلسطينيين، ويقدم حل الدولتين كموقف للحكومة الإسرائيلية.

وهاجمت قيادات من معسكر اليمين "أيباك"، الذي يعقد مؤتمره حاليا في واشنطن، مطالبين بتحديث موقفهم من حل الدولتين. وقد انضم سياسيون يمينيون إلى الحملة الجديدة، بقيادة رئيس المجلس الإقليمي للاستيطان، يوسي داغان.

وكتب داغان رسالة شديدة اللهجة، قال فيها إن "أيباك"، تتعمد وفي قائمة رسائلها إلى كبار المسؤولين في واشنطن وفي الرؤية التي تعرضها، أن تقدم حل الدولتين وإقامة دولة فلسطينية، وتسوق ذلك على أنه موقف دولة إسرائيل.

ولفت إلى أن "أيباك" تروج لذلك على الرغم من أن هذا لا يظهر في المبادئ الأساسية للحكومة الإسرائيلية، مؤكدا أن ما تروج إليه لا يعكس موقف إسرائيل أو الإدارة الأمريكية الحالية والتي على عكس سابقتها، شطبت حل الدولتين من تقرير إستراتيجية الأمن القومي.

وحسب صحيفة "يسرائيل هيوم"، لا يقتصر الأمر على أن "أيباك" لا تمثل إسرائيل بإخلاص، على حد وصف اليمين، بل أنها تعمد على تخريب الجهود الرامية إلى تحقيق الحوار في الشرق الأوسط، على حد زعم الصحيفة.

وأشار داغان إلى أن "أيباك" تلقت طلبات من أعضاء الكنيست، ولكن موقفهم لم يتغير. وأضاف "نريد في هذه اللحظة أن نستكمل رؤية "أيباك" التي ستمثل بصدق موقف دولة إسرائيل".

وقال الوزير حاييم كاتس في هذا الصدد إن "أيباك" صديق كبير ومهم لإسرائيل، لكن لن تسمح لها بتحديد موقف إسرائيل من مختلف القضايا، وبالتأكيد ليس في مواجهة المسؤولين المنتخبين في الولايات المتحدة".

ذات الموقف تبنته نائب وزير الخارجية تسيبي هوتوفيلي، التي قالت إن "اليهود الأميركيين يجب أن يغيروا ويستبدلوا مفاهيم كثيرة، فيما يتعلق بالعديد من التفاهمات الاساسية حول الصراع الإسرائيلي الفلسطيني".

تم بحمد الله